محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي

The Limited Role of Regional Parties in the African Sahel Region in the Light of International Competition

طالبة الدكتوراه/ خديجة بن سعيد[1,2]

[1] **جامعة الجزائر 3، (الجزائر)**

[2] **المؤلف المراسل:** bensaid.Khadidja@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/19 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/22 تاريخ النشر: 2022/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. د./ محمد كنتاوي (جامعة أدرار) اللغة الإنجليزية: د./ محمد غدير إبراهيم (جامعة الوادي)

ملخّص:

عرفت منطقة السّاحل الإفريقي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تعددت الحركيات المسببة لعدم الاستقرار الأمني وذلك من خلال انتشار الحركات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الأمنية، الأمر الذي جعلها تحظى بأهمية استراتيجية ليس فقط من قبل القوى التقليدية كفرنسا بل تعدّتها للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، ونظرا للقرب الجيوسياسي للعديد من الدول الإقليمية لهذه المنطقة وعلى رأسها الجزائر، وكذلك التحولات السياسية والأمنية الحاصلة بعد سقوط النظام الليبي السابق، الذي أفرز بدوره تداعيات أمنية أثرت على دول الجوار بأكملها. ومن خلال تحليل مختلف أدوار القوى الإقليمية والقوى الكبرى تجاه التهديدات الأمنية في المنطقة يتضح جليا أن تبني المقاربة العسكرية تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، الأمر الذي يتوجب بناء مقاربة إقليمية للأمن في الساحل قائمة أساسا من منطلق الحوار والتنمية من خلال إعادة تفعيل التنسيق والتعاون الإقليمي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الساحل الإفريقي؛ القوى الإقليمية؛ القوى الدولية.

Abstract:

The region of African Sahel witnessed different social, political and economic changes especially after the events of September 11th , 2001 where the the movements that caused security instability, as such, the spread of terrorist movements and organized crime in addition to other security threats. This made it the spot light of strategic importance not only from the traditional powers as France, but goes beyond it to the world` s super powers, the United States of America and China. Due to geopolitical proximity to many regional states like Algeria, these political and security changes influenced all neighboring countries including Algeria especially after the collapse of the previous Libyan system. An analysis of the various roles of regional and major powers towards security threats in the region, it is evident that the adoption of military approach to leads to more

security instability in the region. Thus, it is necessary to build a regional approach to security in the Sahel based primarily on the basis of dialogue and development, through reactivating regional coordination and cooperation in the region.

***Key words**: Security; The African Sahel; Regional powers; International powers.*

مقدّمة:

إنّ تشابك المسائل الأمنية وتزايد الانكشاف الأمني في منطقة الساحل الإفريقي كان نتيجة لتفاقم الأزمات الداخلية لاسيما بعد الحرب الباردة عموما وبعد أحداث 11 سبتمبر2001 على وجه الخصوص، مما جعل منطقة الساحل الإفريقي موضع اهتمام دولي وإقليمي بشكل غير مسبوق، ولقد تزايد الوضع تأزما في المنطقة خاصة بعد الانقلاب العسكري في مالي وسقوط النظام الليبي السابق، مما أدى لتزايد التدخلات الدولية خاصة من قبل فرنسا، هذه الأخيرة التي ترى في المنطقة عمق استراتيجي لها ومن طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الدور المتنامي للصين، وهذه التدخلات الدولية قائمة أساسا على وضع المقاربة العسكرية كأولوية لحل المشاكل المرتبطة بالتهديدات الأمنية في المنطقة،في حين سعت بعض الأطراف الإقليمية وعلى رأسهم الجزائر إلى تقديم تصور قائم على تغليب الحل السياسي بين جميع الأطراف مع مراعاة خصائص كل دولة، وأمام اشتداد التنافس بين القوى الدولية في الساحل الإفريقي بقيت أدوار الفواعل الإقليمية في المنطقة محدودة، الأمر الذي دفع إلى طرح الإشكالية التالية :

كيف تتجلّى أدوار الأطراف الإقليمية في ظلّ تنافس القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن اختبار الفرضيات التالية:

- بقدر تشابك التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، بقدر ما يساهم في فتح المجال للتنافس الدولي بخدمة القوى الكبرى في المنطقة؛
- كلما زاد إدراك حجم التهديدات الأمنية في المنطقة تمكنت الدول الإقليمية من صياغة حلول لإزالتها.
- كلما تفاقم حجم التنافس الدولي في الساحل، انعكس ذلك على محدودية أدوار الأطراف الإقليمية.

تعدّ منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق التي استدعت تفعيلا للأدوار الإقليمية والدولية لمجابهة للتهديدات الأمنية التي تعرفها، والتي تتنوع بين التهديدات الأمنية التقليدية وكذا الجديدة التي لم تعد تمس فقط الأمن المحلي لدول المنطقة وإنما تصاعدت حدتها وتعددت أطرافها، مما يؤثر بدوره على دول الجوار وعلى رأسها الجزائر.

حيث يرتبط الإدراك الاستراتيجي بمدى فهم الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة أو تقوم به في محيطها الدولي أو الإقليمي، وكذلك إدراك الدولة للدور الملقى على عاتقها، حيث أنه من المتصور أن

تؤدي الدولة أكثر من دور في آن واحد، كما أنها من الممكن أن تؤدي دورا معينا على المستوى الدولي وآخرا على المستوى الإقليمي.

لذا فإن إدراك التهديدات الأمنية يختلف من دولة لأخرى وهذا ما ينعكس على طبيعة الأدوار التي تؤديها تلك الدول، ولكي تنجح الدولة في أداء دورها لمواجهة تهديد ما يتوجب أن تدرك حجم ذلك التهديد ومصادره الحقيقية خاصة إذا تعلق الأمر بالتهديدات الأمنية الجديدة التي تتخطى مدى تأثيرها الحدود القومية للدولة، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات أمنية إقليمية أو دولية لمواجهتها، لذا فإن طبيعة التهديدات الأمنية أصبحت تفرض على الدول رسم و صياغة و بناء أدوارها الخارجية لمواجهة تلك التهديدات، الأمر الذي جعل أدوار الدول تختلف فيما بينها لمواجهة نفس التهديد. (البديوي، 2016، ص:78)

يعد مفهوم الدور من المفاهيم المركزية التي وظفتها السياسة الخارجية التي تنطلق من فرضية مفادها: أن لكل وحدة دولية دور أو مجموعة من الأدوار التي تضطلع بها في النظامين الإقليمي والدولي، إما بدافع أيديولوجي أو براغماتي وهذه الأدوار تحدد بناءً على فهم صانعي السياسة الخارجية لقدرات دولهم والفرص المتاح فيهما. (طيبي ومسعودي، ص :05)

يحدد هولستي HOLSTI مفهوم الدور من خلال أن تصور الوحدة الدولية مع بقية الوحدات في المحيطين الإقليمي والدولي معا يتطلب أن تحدد الوحدة الهدف المنشود منها ويشتمل الدور الخارجي للوحدة الدولية على أربع أبعاد رئيسة وهي كما يلي:

- البعد الأول: يتعلق بدرجة النفوذ والقوة التي تتمتع بها الوحدة الدولية في هذا المجال، وإن المجال الرئيسي لدور هذه الوحدة هو المستوى الإقليمي والدولي وذلك من خلال درجة التوسع والنفوذ.
- البعد الثاني: تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين الدوافع الصراعية الأيديولوجية والتعاونية.
- البعد الثالث: تصور صانع السياسة الخارجية للبيئة الاستراتيجية التي يتفاعل فيها من منطلق ذاتي مع دول أخرى أو أطراف أخرى لخدمة مصالحها.
- البعد الرابع: توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي والإقليمي نتيجة أداء وظيفته. (رسولي، 2018، ص: 79-80).

أولاً:

قراءة جيوأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

تتسم البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من التشابكات والتعقيدات نتيجة جملة من التراكمات التاريخية باعتبار المنطقة كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي، وبعد استقلالها عرفت جملة من الصراعات والنزاعات الداخلية، وبما أنها تزخر بثروات كبيرة وبموقع جيوإستراتيجي مميز، الأمر الذي جعلها محل تدخل وتنافس دولي.

1- الأهمية الجيواستراتجية لمنطقة الساحل الإفريقي:

يعرف الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء والشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان، كما يعبر عن القوس أو الهلال الذي يبدأ من المحيط الأطلسي في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر شرق السودان وترتكز ضمن هذا القوس ثلاث دول محورية مالي، التشاد، النيجر وتسمى بدول عمق الساحل الإفريقي وبناء على ذلك يمكن تقسيم منطقة الساحل الإفريقي إلى ثلاث مستويات:

- دول المركز وعمق الساحل: مالي، التّشاد والنيجر.
- دول الحواف: السّودان وموريتانيا.
- الدول الثانوية التي تمسّ جغرافية منطقةِ الساحل: الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا، إيريتريا، السنغال وجزر الرأس الأخضر. (بخوش، 2008، ص: 21)

ويمكن فهم جيوسياسية المنطقة من خلال سبع نقاط مفتاحية وهي كالآتي:

- تعد منطقة استراتيجية خاصة وأنها مرآة البحر المتوسط وفضاءً حيويا مجاورا للدول الساحلية؛
- تشهدُ منطقة الساحل العديد من الحركات الأزموية المعقدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة والإتجار بالأسلحة، وكذلك تعدّ دول الساحل هشة على مستوى بنائها السياسي وكذا ضعف التنمية الاقتصادية وانعدام التجانس على المستوى الاجتماعي، مما يؤدي لصعوبة تعاملها مع الأخطار المتنامية وبخاصةٍ في ظل تنامي الأطماع الجيواستراتجية للدول الكبرى.
- تعدّ منطقة رمادية، أي أنها تشكل فضاءً يستجيب للتوترات ومجالا خصبا لتغلغل الحركات الإرهابية واستحواذها على أسلحة حساسة؛
- هشاشة وضعف الدولة القومية في المنطقة؛
- الضغط السكاني في الساحل الإفريقي، حيث تشهد المنطقة نموًا سكانيا كبيرا، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال 25 سنة إلى أن يصل إلى 100 مليون نسمة وهو ما يشكل تهديدا للأمن الإنساني والغذائي في المنطقة.
- تعدُّ المنطقة ساحة للتنافس الدولي خاصة من خلال ما عرفته من تهميش دولي أثناء الحرب الباردة، إلا أنها أصبحت بعد الحرب الباردة بصفة عامة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 خاصة محل أطماع واستقطاب من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين (TAJE, 2009, p : 11-16).

وإن هذا التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي لا ينطلق من إعتبارات أمنية فحسب، بل لا بد الإهتمام بالبعد الجيوإستراتيجي لدول المنطقة وما تشكله من أهمية بالغة بالنسبة لسياسات القوى الكبرى.

وتبرز الأهمية الجيواستراتجية للساحل الإفريقي نتيجة لموقعه الجغرافي المتميز كونه يشكل محور إستراتيجي مهم في القارة الإفريقية.

كما تمتلك دول الساحل الإفريقي احتياطات نفطية كبيرة، لذا فقد أصبحت ضمن بؤرة الاهتمام العالمي لما تمثله من أهمية جيواستراتجية واقتصادية متنامية، حيث يعد الساحل بديلا قويا لمصادر النفط في الشرق الأوسط، وقد أخذ النفط في منطقة الساحل مكانة في خريطة النفط العالمية ويتركز إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا في مقدمتها، إضافة إلى الجزائر التي تحتل المرتبة الخامسة عشر.

حيث تتوفر منطقة الساحل الإفريقي على موارد اقتصادية ذات صفة استراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، فتشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (التشاد، موريتانيا والنيجر) تعد مناطق غنية بالموارد الطاقوية، إلى جانب كونها منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء.

يمكن القول إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي مرتبطة في الأساس بمناطق دول الجوار كنيجيريا، الجزائر وليبيا التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الإفريقي.(SEPILE, 2006, p : 135) .

2- تعقد البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي:

إن التحول الحاصل في مفهوم الأمن بالانتقال من مفهوم الأمن التقليدي إلى مفاهيم أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي وحتى إنساني، أدى للتّوسع في مفهوم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، حيث لم يعد البعد العسكري الفاعل الوحيد وإنما توسعت إلى أشكال أخرى من التهديدات التي أصبحت تواجه منطقة الساحل الإفريقي .

كما تعدُّ المنطقة أحد الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد الحرب الباردة خاصة وأنها بؤرة للتهديدات الأمنية وتعدد المخاطر، الأمر الذي جعلها مسرحا للصراع والتنافس الدولي بين قوى تقليدية وقوى دولية بحيث أضحى البترول واليورانيوم من محددات الحرب الاقتصادية الساحلية وهذا ما دفع لظهور العديد من القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة , Lachar) . 2008, p: 30) وبالتوازي مع كل هذا عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا واسعا ومتناميا لتهديدات أمنية غير عسكرية وبذلك أصبحت تشكل هاجسا خطيرا يهدد أمن وسلامة الفرد وإستقرار المجتمع ودول الساحل الإفريقي والمناطق المجاورة لها وقد تعدت ذلك لتشكِّلَ تهديدا مباشرا للأمن والإستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. (مجدان، 2016، ص: 95)

أ- الظاهرة الإرهابية:

يعد الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من بين أهم الأسباب التي جعلت المنطقة في قلب الاهتمام الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك من خلال نشاط حركات إرهابية معقدة ضمن الحزام الممتد من مالي إلى الصومال وتندرج هذه الجماعات تحت لواء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتفرعاتها كحركة التوحيد، حركة بوكوحرام وجماعة أنصار الدين الإسلامية وغيرها، وقد بدأ نشاطها في منحنى تصاعدي خلال السنوات الأخيرة والدول الأكثر استهدافا من طرفها ليبيا، مالي، تونس، الجزائر والنيجر، وقد تصاعدت هذه العمليات الإرهابية في الساحل والصحراء وتمثلت في الإعتداءات ضد قوات الأمن كما حدث في موريتانيا، الهجوم على أماكن إستراتجية محددة كما حصل في القاعدة

البترولية تيقنتورين بعين أمناس جنوب الجزائر أو عمليات الإختطاف التي تستهدف الرعايا الأجانب مقابل المطالبة بالفدية (Ait Amirat, 2010, p: 51) .

ومن بين الحركيات المسببة للإرهاب في المنطقة الوضع الهش في الساحل خاصة في ظل معضلة بناء الدولة الوطنية وكذلك العديد من العوامل الداخلية كضعف أداء الأنظمة السياسية وافتقادها للشرعية وهذا ما يبرره كثرة الانقلابات العسكرية، أزمات الهوية والاندماج الوطني والفشل في التعامل مع التعدد الاثني والديني كأزمة الطوارق في الساحل، إضافة لضعف التنمية في دول الساحل بالرغم من امتلاكها العديد من الثروات الطبيعية (Alexander, 2015, p: 4) .

- الجريمة المنظمة:

عرفت منطقةُ الساحل الإفريقي تزايدًا خطير لنشاط الجريمة المنظمة، إذ يختلف هذا النشاط من منظمة إلى أخرى، حيث تأتي تجارة المخدرات في المرتبة الأولى، مما أدى لتحول الساحل إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة الآتية من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ومن الأسباب التي جعلت من الساحل الإفريقي عرضة لهذا التهديد كون المنطقة صحراوية مما يؤدي لصعوبة مراقبتها والتحكم فيها بالإضافة لضعف البنى الأمنية في المنطقة، كما تشير الإحصائيات أن حوالي 240 طن من الكوكايين و 820 طن من الهيروين تمّ ترويجها في القارة الإفريقية عبر دول الساحل والصحراء.

إضافة للإتجار بالمخدرات، أصبحت منطقة الساحل والصحراء فضاء للإتجار بالبشر واستغلالهم في والحروب مثلما حدث في مالي، بوركينافاسو والتشاد، وتشمل تهريب البشر، تجنيد أشخاص أو نقلهم وإيوائهم عن طريق التهديد بالقوة وإستعمالها الفعلي أو غير ذلك من الأشكال كالإختطاف مقابل الحصول على مبالغ مالية.

كما نجد شكل جديد من أشكال الجريمة المنظمة، حيث أصبحت المنطقة بمثابة سوق للأسلحة التي تستخدم في النزاعات الداخلية وتنتقل هذه الأسلحة بسهولة بين دول المنطقة، ولهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة وتهريبها في دول الساحل هي الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية وتعد هذه التجارة المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في السوادن، مالي والنيجر. وقد عرفت تجارة السلاح تزايد متنامي في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لسهولة ترويجها في منطقة الساحل خاصة في ظل الوضع المتأزم في ليبيا ومالي، حيث تطورت بشكل غير مسبوق فمهربي السلاح بجنوب الصحراء أصبحو منظمين أكثر ويتوفرون على موارد مالية ضخمة جدا وعلى وسائل تقنية جد متطورة (Langumba Keili, 2008).

- الهجرة غير الشرعية:

تعدّ الهجرة غير الشرعية المهدد الأكبر لإستقرار وأمن الدول الأوروبية ، حيث أصبح الساحل الإفريقي كمساحة عبور إلى أوروبا عبر المغرب العربي، حيث أصبحت منطقة الساحل الإفريقي بؤرة للهجرة غير الشرعية نتيجة للموقع الجغرافي التي تتمتع به، الأمر الذي يسهل تأمين نقلهم عبر الممرات غير المراقبة من طرف حكومات دول الساحل، حيث يستعمل المهاجرون السريون كل الطرق والوسائل للوصول إلى شمال إفريقيا وأوروبا.

تعدُّ الهجرة غير الشرعية من أهم تحديات الأمن الإنساني في الساحل لإرتباطها بمختلف أشكال الجريمة المنظمة حيث لا يمكن الفصل بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، فمن غير المنطقي الحديث عن آلالاف من المهاجرين دون وجود تنظيم هرمي ومعقد لشبكات تهريب البشر مرتبطة ببعضها البعض. (شاكر، 2016، ص: 17-1) كما تشكل هذه الظاهرة خطرا على الأمن بمختلف مستوياته من خلال إرتباطه بشبكات تهريب البشر وكذا تزوير العملة بالإضافة لقيام المهاجرين غير الشرعيين في نهب الآثار والمساس بالتراث الثقافي للدول، وترتبط شبكات المهاجرين السريين بالجماعات الإرهابية من خلال نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية والقيام بالعديد من الأعمال الإجرامية كالتهريب، تبييض الأموال، المتاجرة بالمخدرات والبشر.

إنّ التكامل الوظيفي بين التهديدات اللاتماثلية في المنطقة، حيث يعد كل من الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أنواعها تبعات أمنية يمكن ربطها بما يعرف بالهجرة غير الشرعية، الأمر الذي جعل منها تهديدات تستهدف الأمن بجميع أشكاله ومستوياته سواء أمن الأفراد أو المجتمعات بل وحتى أمن الدول وهو ما يجعل من الأمن متعدد الأبعاد والزوايا وهذا ما يؤثر بالتأكيد على الحلول المطروحة. وكنتيجة لكل العوامل سالفة الذكر، تصاعدت الأهمية الجيواستراتجية لمنطقة الساحل الإفريقي، ونظرا لتعقد البيئة الأمنية لدول المنطقة، مما جعل منها بؤرة إهتمام سواءا بالنسبة للقوى الكبرى أو حتى الدول الإقليمية المجاورة لها بما جعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات والآليات للتصدي للتهديدات الأمنية في المنطقة، ويتضح ذلك جليا من خلال الأدوار التي تقوم بها في المنطقة.

ثانياً:

دور الأطراف الإقليمية الفاعلة في منطقة الساحل الإفريقي

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي محط إهتمام القوى الإقليمية، خاصة بعدما ما عرفت المنطقة جملة من التهديدات الأمنية المتشابكة والمعقدة وما لها من تداعيات على أمن وإستقرار الدول المجاورة لها، الأمر الذي إستدعى ضرورة تدخل القوى الإقليمية لمواجهة والتصدي للتحديات الأمنية خاصة أمام إحتدام التنافس الدولى على المنطقة.

1- محاولة إعادة إحياء الدور المحوري للجزائر في المنطقة:

تعدُّ منطقة الساحل الإفريقي بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تشكله من عمق جيواستراتيجي،حيث يعد الساحل الإفريقي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري خاصة لما تعانية المنطقة من تداعيات وتهديدات أمنية على طول الشريط الحدودي المتاخم للجزائر البالغ طوله أكثر من 4000 كلم، الأمر الذي جعل الجزائر تتأثر بشكل مباشر بما يحدث في المنطقة، مما دفع لضرورة وجود دور إقليمي للجزائر في المنطقة .

كما تعدّ الجزائر قوة إقليمية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة من خلال ما تملكه من عناصر القوة النظرية كالموقع الاستراتيجي، الموارد الطاقوية الحيوية والقوة العسكرية والأمنية، لكن عمليا تراجع

دور الجزائر كقوة رائدة في سد الفجوة الأمنية في المنطقة خاصة في ظل استمرار التنظيمات الإرهابية في المنطقة على امتداد الحدود الجنوبية في الجزائر وكذا التدخل العسكري الأجنبي في كل من مالي و ليبيا.

حيث ساهمت الأزمة في ليبيا ومالها من تداعيات إقليمية كفوضى السلاح وتنامي دور التنظيمات الإرهابية خاصة بعد الأزمة في مالي في فرض واقع جديد يكشف عن العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري وعدم إمكانية تحليل أي دينامية أمنية للجزائر بمعزل عن الوحدات المجاورة.

لذا، فإن ضعف وتعميق الفجوة الأمنية في الساحل يعود إلى عدة عوامل وهي كالآتي :

- غياب رؤية موحدة للعدو وذلك راجع للطبيعة المعقدة لشبكات الإجرام؛

- اختلاف درجة الاستجابة:

اختلاف الرؤية وكذا درجة الاستجابة بين دول المنطقة، فتعامل الجزائر في حادثة احتجاز الرهائن في إن أمناس عام 2013، حيث تبنت الخيار العسكري ورفضت التفاوض مع الجماعات الإرهابية والخضوع للمساومات، في حين رضخت مالي لخيار المساومات ورغبتها في تسهيل دفع الفدية لتحرير الرهائن وهذا ما أثبتته أزمة الرهائن الكبرى حيث قامت مالي بدفع الفدية نيابة عن ألمانيا.

- غياب عنصر الثقة بين الجزائر ودول المنطقة:

ساد منطق الشك والريبة بين الطرفين، حيث تنظر الجزائر بعين الشك والريبة لدول جوارها الجغرافي، أما دول المنطقة فترى أن الإرهاب هو تصدير جزائري وإن معظم قادته من أصول جزائرية، مما أدى بالجزائر خارج حدودها للتخفيف من درجات العنف المهدد للاستقرار الداخلي. (دله أمينة، 2016، ص: 127-130)

كما تمكنت الجزائر من خلال تفعيل مقاربة الدور أن تلعب جملة من الأدوار المستمدة من متغيرات داخلية قائمة على أساس مجموعة من الثوابت والمبادئ التي تتبناها الجزائر خاصة وأنها تحتل مكانة معترف بها في منطقة الساحل الإفريقي وأمام الوضع المتأزم في المنطقة خاصة بعد إنهيار النظام الليبي وماله من تداعيات على إنتشار السلاح في منطقة الساحل التي تمثل بدورها منطقة رمادية تنتشر فيها العديد من التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة وجدت الجزائر نفسها مضطرة للعب دور الدولة المصدرة للإستقرار خاصة وأنها أصبحت مطوقة بالدول الفاشلة.

كما ساهمت الجزائر في تفعيل هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل، فمنذ مبادرة عموم الساحل سنة 2002 توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب عام 2005.

وعليه، تبنت الجزائر خيار الأمن الإقليمي كنتيجة للتهديدات الأمنية العابرة للحدود التي أصبحت تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي يستلزم عملا مشتركا من خلال إقامة مشاريع تنموية تهدف أساسا لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة من خلال آليات تنموية وكذا تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، وهذا ما جعلها تلعب دور المبادر من خلال العديد من المبادرات في المجالات الإقتصادية وهي كالآتي:

- النيباد كآلية للتنمية الشاملة في إفريقيا:

تعد مبادرة النيباد "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" كآلية للتعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لتنمية القارة الإفريقية، وتهدف لتحقيق الأمن والسلم، تعميق الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق الحكم الراشد.

حيث سعت الجزائر من خلال هذه المبادرة على بعث المشاريع التنموية في إفريقيا من جهة وبناء مقاربة تنموية للقضاء على التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق مقاربة تعتمد على استراتيجية جديدة قائمة على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة للدول الإفريقية بما فيها دول الساحل الإفريقي.

- التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الساحل:

قامت الجزائر بتأسيس تعاون وتبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي من خلال وضع استراتيجية للبحث عن الحلول المشتركة للمشاكل السياسية والاقتصادية، ومن بين المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل ما يلي:

- مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس)؛
- مشروع شبكة الألياف البصرية؛
- مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء. (رسولي، 2018، ص: 199-204)

بالإضافة للسعي الدائم للجزائر في حل الأزمات التي تشهدها المنطقة وهو ما جعلها تلعب دور الدولة الوسيطة وتجسد ذلك في الأزمة المالية وإعادة بناء المؤسسات في ليبيا.

لذا، يمكن القول أن الدور الإقليمي للجزائر يتجسد في سياستها الخارجية من خلال العديد من الأبعاد الدبلوماسية، الأيديولوجية، الأمنية والإقتصادية، مما يفرض على الجزائر ضرورة تحديد الدور الذي يتوافق مع طبيعة التهديدات الأمنية والهدف المنشود، ولعلّ تعقيد البيئة الأمنية الصحراوية يتطلب تعدّد الأدوار الواجب لعبها بما يهدف إلى تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة ككلّ. (بوعلام، 2019، ص: 268)

2- تراجع الدور الليبي وتنامي الدور المغربي في المنطقة:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي عمقا استراتيجيا لليبيا، إذ تحتل منطقة الساحل الإفريقي مكانة مميزة في سياسة ليبيا الإفريقية، حيث حرص الرئيس الليبي السابق القذافي على الاهتمام بالمجال الساحلي، واتضح ذلك جليا في طرح العديد من المبادرات السياسية لتوحيدها تحت زعامته من خلال إنشاء منظمة إقليمية أطلق عليها تجمع الساحل و الصحراء والذي يضم كل من (مالي، النيجر، التشاد، السودان و بوركينا فاسو)، ثم نجحت ليبيا في إقناع مصر والمغرب بالانضمام إليه، إلا أنّ الجزائر فضلت عدم الانضمام بالرغم من كونها دولة حدودية مع الساحل وتربطها مصالح استراتيجية وأمنية في المنطقة، كل هذا يفسر التنافس الإقليمي الموجود بين الجزائر وليبيا على منطقة الساحل الإفريقي. (عبد الكاظم عبيد، 2018، ص: 1807)

كما برز جليا اهتمام ليبيا بالقارة الإفريقية ككل من خلال قمة سرت سبتمبر 1999، حيث شكلت منعطفا استراتيجيا مهما وذلك من خلال فكرة الولايات المتحدة الإفريقية، وكذلك طرح مبادرة إنشاء الجيش الإفريقي الموحد بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين، وكل هذه المبادرات لم تتحقق على أرض الواقع، لكنها ساهمت بشكل كبير في تأسيس الاتحاد الإفريقي عام 2001.

لذا فإن السياسة الليبية في المنطقة لها جملة من الأهداف في القارة الإفريقية وهي كما يلي:

- أهداف أمنية: تشكل الدول الإفريقية عمقا استراتيجيا لليبيا وهو ما يتطلب تأمين الحدود من التهديدات الأمنية.

- أهداف اقتصادية: ضرورة الاستفادة من الثروات الطبيعية الضخمة التي تمتلكها الدول الإفريقية بما يخدم التنمية الاقتصادية في ليبيا.

- أهداف سياسية: تطلع ليبيا لممارسة دور إقليمي محوري في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص. (رسولي، 2018، ص: 216)

أخيرا، نستطيع الجزم بتراجع وغياب الدور الليبي في المنطقة خاصة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا عام 2011 وانهيار الدولة الليبية سياسيا وأمنيا، الأمر الذي أدى لعدم القدرة على السيطرة على الحدود من تهديدات أمنية كالجريمة المنظمة وتجارة السلاح والإرهاب وتحول ليبيا إلى مخزن للأسلحة تتناقله الجماعات المسلحة بين ليبيا ومالي .

كما بدأ الاهتمام المغربي يتوسع بصورة كبيرة في الساحل الإفريقي خاصة بعد عودة انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي عام 2017، لذا فإن السياسة الأمنية المغربية في منطقة الساحل الإفريقي تتقاطع مع سياستها تجاه المغرب العربي ويتضح ذلك من خلال ثلاث محددات أساسية وهي كما يلي :

- قضية الصحراء الغربية: أدت إلى توتر بين الجزائر والمغرب، الأمر الذي يبعد كل الشراكات الأمنية في المنطقة.

- الوضع في منطقة الساحل الإفريقي: أصبحت منطقة الساحل الإفريقي عرضة للعديد من التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة ومالها من تداعيات أمنية على الأمن القومي المغربي .

- مسألة غلق الحدود بين الجزائر والمغرب: هذه المسألة تبعد كل فرضيات الشراكة والتعاون بين البلدين.

من خلال ما سبق، يتضح الدور المغربي في إفريقيا، من خلال تقوية التعاون الثنائي بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية لتنويع شركائه الاقتصاديين بما يعزز مكانته في القارة الإفريقية.

لذا فجعل المغرب من الرهان الاقتصادي في المنطقة أحد أهم أولوياته خاصة وأن القارة الإفريقية مرشحة إلى أن تتحول إلى أكبر سوق عالمي أفق 2050، مما أدى لزيادة حجم الاستثمارات المغربية في العديد من الدول الإفريقية خاصة في قطاع البنوك والمؤسسات المالية وقطاع الاتصالات، حيث بلغ رصيد الاستثمارات المغربية في إفريقيا 10 مليار درهم أي بزيادة قدرها 17.1 بالمائة.

كما شهدت الدبلوماسية المغربية انتعاشا كبيرا تجاه القارة الإفريقية، وقد أخد الدور المغربي بالتنامي خاصة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال أزمة مالي وتداعياتها الأمنية وزيادة التدخلات الأجنبية فيها، الأمر الذي يعد اختبارا لأدوار القوى المتنافسة وعلى رأسها الجزائر والمغرب بحيث سعت كلا الدولتين للتدخل بالتأثير على الوضع في مالي. (رسولي، 2018، ص: 219-229)

3- ضعف دور المؤسسات الإقليمية في الساحل الإفريقي:

تعد المنظمات الدولية والإقليمية من أكثر الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية، حيث أنها تصنف ضمن أشخاص القانون الدولي العام.

إن تطور الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي وتشابك معضلاتها الأمنية أدى بالمؤسسات الإقليمية والدولية لإيجاد الحلول خاصة بعد تأزم الوضع في مالي، لذا فنجد تدخل كل من منظمتي الإيكواس وتجمع دول الساحل الخمس في إيجاد حلول للوضع المتأزم في المنطقة.

أ- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " الإيكواس ":"

تعد هذه المنظمة اقتصادية بالدرجة الأولى، لكن بعد المستجدات الأمنية في إفريقيا بات من الضروري أن تكون للقضايا السياسية والأمنية وجود في عمل هذه المنظمة، هذا ما أدى لإيجاد دور للمنظمة في حل بعض النزاعات والصراعات في إفريقيا عموما كالحرب الأهلية في ليبيريا، النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون، وامتد اهتمامها بمنطقة الساحل على وجه الخصوص كالأزمة في شمال مالي.

تقوم المقاربة الأمنية لمجموعة " الإيكواس" فيما يلي :

- ضرورة إيجاد حلول لإيقاف الأزمة في مالي ويتم ذلك من خلال دعم الجهود الدولية والإقليمية لإعادة الاستقرار الأمني في المنطقة؛

- الالتزام بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة؛

- تشكيل قوة تدخل في شمال مالي في عام 2003 بتنسيق أممي فرنسي أمريكي (Sow &Mali, 2013, p : 18.).

كما شاركت المجموعة الإقتصاية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) مع تجمع دول الساحل والصحراء والتي تضم النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينافاسو والتشاد في وضع مبادرات وبرامج لمعالجة القضايا المرتبطة بإستقرار المنطقة على المدى الطويل. وتعاني هذه الجهود بعض الإشكاليات ويتمثل أبرزها فيما يلي:

- الإعتماد المستمر على الدعم الخارجي سواءا من الناحية المالية والتعاون المعلوماتي والإستخباري وهذا ما أعلنته الإيكواس أنها لن تستطيع تنفيذ إستراتجياتها دون الدعم الخارجي؛

- الفصل المستمر بين الأجندة الدولية والأولويات الإفريقية.

لذا يمكن القول، أن منظمة" الإيكواس" سبقت قرار التدخل العسكري على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وإن مقاربة التدخل العسكري التي تبنتها المجموعة لم تكتمل لولا الدعم التي حظيت به من طرف عدة قوى دولية على رأسها فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يعكس حجم الضغوط التي وقعت تحتها المجموعة لتبني الخيار العسكري، الأمر الذي رفضته الجزائر كون انتشار قوات

الإيكواس في شمال مالي يشكل اختراقا للعمق الاستراتيجي للجزائر، وإنّ لهذا التدخل العسكري تداعيات أمنية على المنطقة ككل، لذلك تسعى المنظمة لتعزيز الأمن في المنطقة من منطلق مقاربة قائمة على تعزيز وتكثيف الجهود وتنسيق العمل المشترك بينها وبين المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي.

ب- مجموعة دول الساحل الخمس G5

تضم مجموعة دول الساحل الخمس موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد وبوركينافاسو وقد أنشئت عام 2014 بغرض مواجهة التهديدات الأمنية والإقتصادية في المنطقة وضمان تحقيق الأمن والتنمية في الدول الأعضاء، إلا أن هذه المنظمة تواجه تحديات تتعلق بعدم قدرة الدول الأعضاء على تعبئة مواردها الداخلية، ولقد قامت فرنسا بتدعيم هذه المنظمة بالموارد المالية مقابل تصديها للتنظيمات الإرهابية في الساحل، إلا أن هذا الأمر أثار شكوك حول مدى إستقلالية هذه المنظمة أم أنها أداة في يد فرنسا للتحكم فيها وهذا ما حذرت منه الجزائر بضرورة قيام منظمة إفريقية قائمة بذاتها قادرة على مواجهة مشاكلها بمفردها دون الحاجة للتدخل الأجنبي وهذا ما انبثقت عنه مبادرة دول الميدان.

أما التحدي الآخر التي تعرفه مجموعة دول الساحل الخمس هو إنخراطها في العديد من المنظمات الإقليمية على غرار الإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الأمر الذي قلص من دورها ودرجة إلتزامها تجاه هذه المنظمات. (بشر جوب، 2017، ص: 30-31).

ثالثاً:

التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

في ظلّ التنافس الدولي في القارة الإفريقية بصفة عامة والساحل الإفريقي بصفة خاصة، سعت الدول الكبرى إلى إعادة بناء علاقتها مع دول المنطقة للحفاظ على مكانتها ونفوذها بالاعتماد على آليات جديدة ومتجسدة في دعم التنمية في المنطقة باعتبارها الوسيلة السلمية لحل الأزمات المستعصية وتحقيق السلم في المنطقة. وهذا ما يعرف بمقاربة بناء السلم التي أستخدمت من طرف يوهان غالتنغ Johan Galtung، حيث يستند يوهان لبناء السلم على ضرورة التمييز بين السلم السلبي الذي يعرف بأنه نهاية العنف المباشر والسلم الإيجابي المتمثل في غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر والذي يقوم أساسا من خلال إيجاد هياكل ومؤسسات للسلم قائمة أساسا على العدل، المساواة و التعاون وبالتالي معالجة بشكل دائم الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع إعادته مجددا، حيث تتضمن إستراتجية بناء السلم في فترة ما بعد النزاع الإستثمارات، إصلاح شبكة الإتصالات والمبادرات المادية والبنيوية التي من شأنها إعادة الإعمار والتأهيل. (منصر، 2015، ص: 381)

1- الهيمنة الفرنسية في المنطقة:

يرجع الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية إلى العهد الاستعماري، حيث كانت فرنسا تسيطر على العديد من المناطق في إفريقيا، وبعد استقلال هذه الدول بقيت مرتبطة ارتباطا سياسيا وأيديولوجيا

وثقافيا بها وذلك من خلال الاتفاقيات السياسية والأمنية والتاريخية مما سمح لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإقامة علاقات وطيدة بدول المنطقة .

إنّ المصالح الاستراتيجية الفرنسية بإفريقيا قديمة، بل تندرج ضمن استراتيجية عبر عنها فرنسوا ميتران François Mittérant بقوله دون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين.

من هذا المنطلق أبرمت فرنسا عشية استقلال مستعمراتها السابقة العديد من اتفاقيات الدفاع، والتي بمقتضاها أقامت العديد من القواعد العسكرية في السنغال، كوديفوار، الغابون والتشاد، وتعد قاعدة جيبوتي أهم القواعد العسكرية لفرنسا كونها تمثل همزة الوصل بين إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط. (شمامة، 2014، ص: 54)

إن التعاون العسكري والأمني الفرنسي مع دول المنطقة (التشاد، مالي، موريتانيا، النيجر)، بالإضافة لوجود قوات عسكرية فرنسية في التشاد، بوركينافاسو والسنغال، الأمر الذي جعل المنظور الأمني الفرنسي تجاه المنطقة قبل انفجار الأزمات الأمنية فيها قائم على دعم القوات العسكرية دون تورط القوات الفرنسية مباشرة نظرا لهشاشة وضعف البني المؤسساتية في دول المنطقة .

لذا، يمكن القول بأن لفرنسا دورا قياديا في مستعمراتها الإفريقية السابقة وقد وقعت على جملة من الاتفاقيات والتي تتضمن ما يلي :

- اتفاقيات المساعدة العسكرية التقنية والتي تضمن تعليم وتدريب القوى الوطنية للدول الإفريقية و التي شملت 23 دولة؛

- الاتفاقيات الدفاعية التي استغلتها فرنسا لتعزيز تواجدها في المنطقة بغية التدخل لإعادة الاستقرار الأمني للدول التي تشهد توترات سياسية.

- حيث تعد السياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية أحد الركائز الأساسية لقوة فرنسا للحفاظ على نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال إستعانتها بجملة من الترتيبات الأمنية وهي كالآتي :

- برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام :

يرتكز هذا البرنامج على أربع مبادئ رئيسية وهي التعاون، الإنفتاح على كل الدول الإفريقية، الشفافية فيما يتعلق بالهبات وعدم بقاء القوات في منطقة واحدة. (زقاغ ومنصوري، 2014، ص: 105)

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تميزت السياسة الفرنسية الجديدة تجاه إفريقيا في إعادة التفاوض حول اتفاقية الدفاع بين فرنسا وشركائها الأفارقة، بحيث أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي عن تجديد اتفاقية الدفاع مع مستعمراتها السابقة، باعتبارها أكثر شفافية عن سابقتها والتي تتضمن شروط سرية تسمح للجيش الفرنسي بالتدخل في المنطقة عند حدوث الاضطرابات الداخلية والسياسية، وهذا ما حدث عندما أعلنت فرنسا عن استعدادها للتدخل في التشاد تحت مظلة الاتحاد الأوروبي دعما للحكومة ضد المتمردين، بحيث قامت بقصف مواقع المتمردين.

إنّ هذا التدخل قوبل بالرفض من طرف بعض الشركاء الأوروبيين وعلى رأسهم ألمانيا التي اعتبرته استغلال فرنسا للاتحاد الأوروبي لحماية مصالحها في المنطقة، وهذا ما تداركته فرنسا في التدخل في مالي .

كما قررت فرنسا إعادة توزيع قواتها العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي لاحتواء التمرد الذي يهدد كيان الدولة وتفكيك المنظمات الإرهابية خاصة بعد انهيار النظام الليبي.

وتعد فرنسا من أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية 2012، حيث ساهمت في تدويل الأزمة المالية دوليا، كما بادرت فرنسا لإضفاء الشرعية للتدخل في مالي من خلال ثلاث خطوات:

- التدخل العسكري في مالي بناء على طلب من الحكومة المالية؛
- تعاون فرنسا مع المجتمع الدولي لحل الأزمة في مالي؛
- التعاون المشترك بين القوات العسكرية الفرنسية وقوات دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. (عامر حاج، 2017، ص: 268-269)

لذا يمكن القول بأن التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا لعبت دورا هاما في حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في القارة وحماية الأنظمة السياسية التي ترعى مصالحها الاقتصادية في المنطقة وزيادة دورها القيادي وتوسيع دائرة نفوذها في المناطق الناطقة باللغة الفرنسية، كما تبقى منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي لفرنسا، لذا فتسعى لإبقاء سيطرتها في المنطقة بتعزيز استخدام آليات جديدة لتعزيز التعاون في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق الاستقرار و ضمان إبقاء تواجدها في المنطقة الذي بدأ بالتراجع خاصة في ظل التنافس الدولي على المنطقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

2- التواجد الأمريكي في الساحل الإفريقي:

يشكل الوضع الأمني المتأزم في منطقة الساحل الإفريقي تهديدا على جميع الأصعدة وطنيا، إقليميا ودوليا، لذا فإن التعامل الأمريكي مع هذا الوضع يكون من خلال عدة مستويات سواءا عسكرية، سياسية، اقتصادية بما يضمن للولايات المتحدة الأمريكية أمنها القومي.

استهلت الولايات المتحدة الأمريكية مبادراتها في الساحل والصحراء بعد الحرب الباردة وذلك من خلال طرح مبادرة إيزنستات بهدف تقوية الروابط التجارية مع شمال إفريقيا تحضيرا لدمجها في اقتصاد السوق، لكن بعد ذلك تم الإعلان على الاستراتيجية الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية والتي ساهمت في الدخول للقارة الإفريقية ضمن النطاق العسكري والنفطي الأمريكي بعد 11أحداث سبتمبر 2001، وقد برزت الاستراتيجية الأمريكية في الساحل من خلال ثلاث مبادرات:

- مبادرة بان الساحل:

برزت هذه المبادرة ضمن الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2011، إذ تهدف أساسا لإنشاء تعاون يمنع تحول المنطقة لملاذ للإرهاب العالمي من خلال مساعدات أمريكية لدول المنطقة للعمل على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب.

تعدّ هذه المبادرة كشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهي عبارة عن أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب.

- الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب:

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشئت سنة 2005، امتداد لمبادرة بان الساحل مع توسيع مشاركة الدول لتشمل كل من الجزائر، السنغال و كذا إشراك تونس، المغرب ونيجيريا مراقبين، وتعدُّ هذه المبادرة كاستراتيجية متعددة الأوجه والسنوات تهدف إلى محاربة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون والحكم الديمقراطي وتعزيز التعاون العسكري بين الدول والولايات المتحدة الأمريكية.

تعد هذ المبادرة أكثر طموحا من سابقتها كونها مقاربة شمولية ليست فقط عسكرية بل لها أبعاد سياسية واقتصادية وتستجيب للتهديدات التماثلية واللاتماثلية التي تواجها دول المنطقة.

- القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا AFRICOM:

عرفت القارة الإفريقية زيادة التواجد العسكري الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك بهدف حماية الإمدادات النفطية في ظل الحرب الأمريكية على الإرهاب، ولم يقتصر هذا التواجد على عدد المبادرات والمساعدات العسكرية والأمنية في منطقة الساحل بل تتعدها إلى إعلان الإدارة الأمريكية إنشاء قيادة عسكرية جديدة في القارة الإفريقية .

تتأسس أفريكوم على مدخلين أساسين وهما كالآتي :

- تحسين فعالية قوات الجيش المحلي من خلال المناورات، التدريب، تقاسم المعلومات والمعطيات؛

- فرض التعاون العسكري الإفريقي من خلال تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الأمريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض أعضاء الحلف الأطلسي. (علاق، 2014، ص: 339)

لذا، ارتبطت منطقة الساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتبارات الاقتصادية (النفط والغاز) والاعتبارات الأمنية (الإرهاب) أكثر من غيرها من المناطق. (رسولي، 2018، ص: 309،300)

نستطيع القول، أن الانتشار الأمريكي الواسع في منطقة الساحل الإفريقي تحت غطاء مكافحة الإرهاب ما هو إلا تغيير الخارطة الجيوسياسية في المنطقة، خاصة وأن السيطرة على منطقة الساحل الإفريقي التي تتوسط القارة جغرافيا تعني السيطرة على باقي القارة الإفريقية وعلى مصادر الطاقة فيها وكل هذا يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويساهم في الحفاظ على مكانتها الدولية باعتبارها القوة المهيمنة في العالم.

3- تفاقم الدور الصيني في المنطقة:

يرجع اهتمام الصين بالقارة الإفريقية إبان الحرب الباردة من خلال دعمها لحركات التحرر بغية تصفية الاستعمار الأوروبي، وتجسد ذلك من خلال مؤتمر باندونغ 1955 الذي طرح جملة من المبادئ كاحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

بعد نهاية الحرب الباردة ونتيجة للتحولات التي عرفها النظام الدولي تحولت نمط العلاقات الإفريقية الصينية من علاقات أيديولوجية إلى إقامة علاقات اقتصادية قائمة أساسا على المصالح المتبادلة والمشتركة.

إنّ الإدراك الصيني لأهمية القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص ينبع من منطلقات اقتصادية بحتة نظرا لوجود احتياطات نفطية مهمة في إفريقيا، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اعتمدت الصين استراتيجية جديدة تمثلت في تنويع مصادر النفط وإيجاد أسواق لمنتوجاتها.

لذا فإن منطقة الساحل الإفريقي لها نصيب من الاستثمارات الصينية في القارة، وهذا ما قامت به الشركة الصينية (Sino Uranium) التي تحصلت على العديد من عقود التنقيب على اليورانيوم في أغادير عام 2006، لتكون بذلك قد كسرت الاحتكار المفروض من قبل الشركات الفرنسية التي فقدت بعض امتيازاتها و استثماراتها الاقتصادية في المنطقة وامتد نشاطها إلى بقية دول الساحل كالسودان، مالي والتشاد. (عبد الكاظم عبيد، 2018، ص: 1807)، ففي مجال التبادل التجاري، وصلت صادرات الصين إلى النيجر ما يزيد عن 100 مليون دولار، وبهذا استطاعت الصين من أن تصبح الشريك الأول للعديد من الدول الإفريقية بصفة عامة وأصبحت منطقة الساحل أهم شريك للصين في التزود بالبترول والقطن.

نظرا للمكانة التي توليها الصين لمنطقة الساحل الإفريقي فقد أصبحت الصين تلعب دورا دبلوماسيا في المنطقة نتيجة لعدم الاستقرار في العديد من الدول كالسودان، نيجيريا ومالي بغية حماية مصالحها الحيوية في المنطقة، ويظهر ذلك جليا من خلال تدخل الصين في ليبيا من خلال عمليات الإنقاذ التي نفذتها وكانت بمثابة مؤشر عن تطور قدرات الجيش الصيني وكدليل عن التحول العميق لسياستها الأمنية في المنطقة. (رسولي، 2018، ص: 224-225).

استطاعت الصين خلال السنوات الأخيرة أن تصبح من أهم الشركاء الاقتصاديين في المنطقة، حيث ارتفعت التجارة بين الصين وإفريقيا بطريقة ملحوظة، ولدعم العلاقات الاقتصادية التجارية مع الدول الإفريقية اتخذت الصين العديد من الإجراءات من بينها :

- إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الإفريقية الأقل نموا؛
- تشكيل منتدى التعاون الصيني الإفريقي بهدف تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية؛
- المصادقة على المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين ووضع خطة عمل للفترة من 2013-2015، تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بهدف تطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية لتحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة؛
- زيادة استثمار الشركات الصينية في إفريقيا خاصة في مجال الزراعة، التعدين، قطاعي التجارة والاستثمار والدعم اللوجيستي، بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين. (عامر حاج، 2017، ص: 266)

إنّ إدراك الصين لأهمية القارة الإفريقية بصفة عامة والساحل الإفريقي بصفة خاصة ينبع من منطلقات اقتصادية بحتة نظرا لوجود احتياطات نفطية مهمة، وقد بدأ اهتمام حقيقي بالمنطقة من خلال زيادة الاستثمارات وحجم التجارة مع إفريقيا، إلا أن هذا الاهتمام يتقاطع مع مصالح القوى الكبرى، الأمر الذي صعب المهمة على الصين نظرا للأولوية الفرنسية الأوروبية في المنطقة وكذلك المسعى الأمريكي لتطوير استراتيجية في منطقة الساحل والصحراء بتطوير التعاون الجيواقتصادي وترسيخ التعاون الأمني والعسكري.

وكخلاصة لحقيقة التنافس الدولي على المنطقة، يمكن القول أنّ النفوذ التقليدي الفرنسي في الساحل الإفريقي يشهد تراجعا أمام إتساع التواجد الأمريكي وتعاظم النفوذ الصيني، الأمر الذي يجعل من الدور الفرنسي في المستوى الثالث إفريقيا خاصة على المستوى الإقتصادي ففرنسا بكل إمكانياتها غير قادرة على مواجهة النفوذ الصيني المتصاعد والسياسة الأمريكية الضاغطة في إفريقيا.

حيث تسعى القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي إلى تحقيق رهانين أساسيين فالأول يتمثل في الرهان الجيوسياسي المتضمن إستحواذ الدول الكبرى على الموارد الإستراتجية الكامنة في المنطقة كموارد الطاقة وغيرها من الثروات الطبيعية لزيادة إحتياطاتها من هذه الموارد، أما الرهان الثاني المفروض على هذه القوى هو الرهان الجيو-أمني المرتبط أساسا بجملة التهديدات الأمنية المنبعثة من دول الساحل والتي تهدد وتجتاح الأمن القومي لهذه القوى الكبرى.

الخاتمة:

تعدُّ منطقة الساحل الإفريقي أحد أهم الفضاءات الجيوسياسية التي أصبحت تحظى باهتمام دولي بالغا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ما تعرفه هذه المنطقة من تهديدات أمنية متنوعة باتت المحرك الرئيسي لسياسات القوى الكبرى في المنطقة، لذا فإن أساس دراسة التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي هو النفط ومصادر الطاقة من قبل القوى الكبرى كفرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتدخل قوى إقليمية بحكم القرب الجغرافي في المنطقة كالجزائر وليبيا، بحيث استعملت كل قوة من هذه القوى كل الأدوات المتاحة لتحقيق غايتها في المنطقة مستغلة في ذلك الاقتصاديات الضعيفة في المنطقة وكذا الأنظمة السياسية الهشة.

بناء على ما سبق ومن خلال تحليل مختلف أدوار القوى الإقليمية والقوى الكبرى تجاه التهديدات الأمنية في المنطقة يتضح جليا من خلال ما يلي:

- هناك علاقة وثيقة تتأثر سلبا وإيجابا بين حدة الصراع وشدة تنافس القوى الكبرى على دول الساحل الإفريقي وكذا بين الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تتمتع به هذه الدول وينعكس بصورة مباشرة على مدى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة؛

- تنوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية تقليدية كالفشل الوظيفي وعدم الاستقرار السياسي إضافة للتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة، وهذا ما يوضح جليا أن هناك علاقة وطيدة بين عدم الاستقرار في المنطقة وإدراك صانعي القرار للتصدي للتهديدات الأمنية؛

- فهم الاهتمام الدولي في منطقة الساحل الإفريقي لا يمكن فصله عن التوجه الاستراتيجي للقوى الكبرى نحو إفريقيا وذلك من خلال البحث عن مناطق النفوذ وكذا الثروات الطبيعية والطاقوية التي تزخر بها المنطقة.

ومن خلال تحليلنا للوضع في الساحل الإفريقي يتضح سيطرة القوى الكبرى على المنطقة خاصة من خلال الأدوار الفعالة والبارزة التي تقوم بها للتحكم في ثروات المنطقة في مقابل محدودية دور الأطراف

الإقليمية التي تسعى للتصدي للتهديدات الأمنية الآتية من الساحل ومحاولة كبحها لحماية أمنها القومي وهذا ما يتضح من خلال ما تقوم به الجزائر ومحاولتها لإعادة إحياء الدور المحوري والقيادي في منطقة الساحل الإفريقي خاصة مع إحتدام التنافس الدولي في المنطقة، إلا أن الصراعات الإقليمية في المنطقة على غرار الخلاف الجزائري المغربي ساهم في إعاقة سبل التعاون والتنسيق بين دول الإقليم في مختلف المجالات، وكذا تراجع الدور الليبي في المنطقة خاصة بعد إنهيار النظام الليبي وضعف الدولة بكل مقوماتها. إضافة إلى التحديات التي يواجهها تجمع دول الساحل التي نشأ بمثابة مركب أمن إقليمي في المنطقة والتي تتمثل في فقر الدول المشكلة له مما يجعلها رهينة التمويل الخارجي.

ولتفعيل دور الأطراف الإقليمية في مواجهة التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، فلا بدّ من دعم إستراتجيات شاملة وأكثر فعالية وهي كالآتي:

- تحديد منطقة الساحل الإفريقي وإختيار الدول المؤهلة.

- ضرورة التنسيق بين الجهود الدولية على الرغم من تأسيس آلية التنسيق سنة 2013 كخطوة مملموسة من أجل تنسيق المساعدات الدولية في المنطقة، إلا أنها تقاطعت مع سيادة الدول والتخوف من توجيه هذه المساعدات لأجندات سياسية داخلية.

- ضرورة توحيد الجهود بين الدول والفاعليين غير الدول.

- ضرورة تبني دول الساحل الإفريقي سياسة المصالح الإقتصادية والأمنية المتبادلة مع توسيع التعاون الإقتصادي الإقليمي بدلا من سياسة المنافسة والمواجهة وهذا ما ينعكس على برامج التنمية في المنطقة.

- العمل على زيادة التعاون بين دول الساحل الإفريقي للوصول لما يحقق الإستقرار الذاتي والتخفيف من حدة التدخلات الدولية.

- تطوير مبدأ عدم التدخل في منطقة الساحل الإفريقي وتحويله إلى ما يسمى بالإنخراط الإيجابي الرامي لدعم الدول للقيام بوظائفها من خلال تشجيع التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

- ضرورة تفعيل الحوار مع الأطراف المتنازعة ومعالجة الأسباب الحقيقية للنزاعات وترسيخ الديمقراطية والحكم الراشد، من خلال وضع تصور شامل جامع بين الأمن والتنمية لدول الساحل الإفريقي.

في الأخير، نقول: إن هذه الاستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية والأمنية، ستضاعف من عدم الاستقرار الذي يزيد من استنزاف الخزينة المالية للدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر، الأمر الذي يدفع بضرورة الإهتمام والتركيز على مختلف القضايا الإجتماعية والثقافية والدينية والجغرافية المتجذرة في المنطقة وذلك بإعتماد مقاربة سوسيوثقافية لفهم وإدراك توجهات مجتمعات دول الساحل بما يساهم في تحقيق إستقرار وتنمية فعالة لدول الساحل الإفريقي.

الإحالات والمراجع:

1. أسماء رسولي، (2018)، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة باتنة.
2. دلة أمينة مصطفى. (2016)، العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، مج 2016، ع 49-50، ص ص: 115-132.
3. شمامة خير الدين، (2014)، التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الثاني.
4. ظريف شاكر، (2016)، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13 جامعة الوادي.
5. عادل البديوي، (2016)، الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في مبادئ الجيوبوليتيكا، دار الجنان للنشر والتوزيع.
6. محمد طيبي ويونس مسعودي، اقتراب الدور في السياسة الخارجية، ملتقى بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تلمسان.
7. مصطفى بخوش، (2008)، منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيوإقتصادية، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7.
8. ميلود عامر حاج، (2017)، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي بين القطيعة والاستمرارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18.
9. محمد مجدان، (2016)، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب والإنعكاسات، مجلة دراسات إستراتجية، المجلد 12، العدد 23، ص: 95.
10. محمد بشر جوب، (2017)، جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب، دراسة تطبيقية عن المجموعة G5 للساحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، الشارقة، المنتدة الإسلامي، العدد 34، ص: 30-31.
11. جمال منصر، (2015)، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، ص: 381.
12. ناصر بوعلام، (2019)، نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4، العدد 2، ص: 268.
13. بشرى عبد الكاظم عبيد، (2018)، الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة كلية التربية للبنات، مركز البحوث والدراسات التربوية، المجلد 29، ص: 1807.
14. عادل زقاغ وسفيان منصوري، (2014)، الساحل الإفريقي والإستراتجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 4، العدد 2، ص: 105.
15. علاق جميلة، (2014)، إستراتجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد 11، العدد 2، ص: 339.

16. *DjibySow, (2013), Nord Mali : Quelle Intervention Militaire? (Les Carences Techniques et Logistiques de la CEDEAO, recharche en droit International à l'Université de Montréal.*
17. *MEHDI Taje et autres, (2009), la sécurité du Sahara et du sahel, France, Paris, CEREM.*
18. *Phelipe Lopez Sepile, (2006), Géopolitique du pétrole, traduction vers la langue arabe Dr Salah Neyouf, Edition Armand Online Fondation, promouthouse.*
19. *Wolfram Lachar, (2008), Actually Existing Security the Political Economy of the Saharan Threat،Security dialogue VOL: 39, N^{O}: 4.*
20. *Yonah Alexander, (2015), Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014, United States of America, the Inter-University Center for Terrorism Studies.*
21. *Malika Ait Amirat, (2010), Stratégie Mondiale contre terrorisme, El Djeich, VOL: 567, P: 51.*
22. *Français Langumba Keili, Small Arms a Light Weapons Transfer in West Africa, a Stock Taking, https://www.unidir.org/files/publications/pdfs/the-complex-dynamics-of-small-arms-in-west-africa-en-329.pdf.*